African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 760-774
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للفترة (2002 - 2020)

أ.د. عصام الدين عبد الوهاب محمد[1*]، هجو عطية عمر عطية[2]
[1،2] قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان

The Impact of Foreign Trade on Economic Growth in Sudan: An Analytical Study of Period 2000-2022

Prof.Dr. Issam A. Mohamed[1*], Hago Atia Omer Atia[2]
[1,2] Department of Economics, Al Neelain University, Sudan

[*]Corresponding author h0912829163@gmail.com [*]المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-07-05 **تاريخ القبول:** 2023-08-22 **تاريخ النشر:** 2023-08-30

الملخص
تسعى هذه الورقة إلى إبراز دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2002 – 2020م، والتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات. تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية واختبار التكامل المتزامن وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لإجراء التحليل الديناميكي لمتغيرات الدراسة. خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وإن التقلبات الظرفية للنمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل تتعلق بصدمات النمو الاقتصادي نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث تقدر هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 96.4816% مقابل 3.5148% للتجارة الخارجية في نفس السنة، كما بلغت 94.5876% في السنة المستقبلية الأخيرة مقابل 5.4124% للتجارة الخارجية. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الصادرات وإزالة جميع القيود والعقبات التي تواجه التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، شعاع الانحدار الذاتي، السودان.

Abstract
This paper seeks to highlight the role of foreign trade in achieving economic growth in Sudan during the period 2002-2020 and to know the nature of the relationship between these variables. This study is based mainly on the descriptive analytical method, and the simultaneous integration test according to Vector Autoregressive Methodology (VAR) to perform the dynamic analysis of the study variables. The study concluded that there is a significant impact of foreign trade on economic growth, the circumstantial fluctuations of economic growth in the short and long runs are related to the shocks of economic growth itself in a large percentage, where this percentage is estimated in the second future year, 96.4816% compared to 3.5184% for foreign trade, it also reached 94.5876% in the last future year compared to 5.4124% for foreign trade. The study recommended the need to adopt the policy of diversifying the structure of exports in addition to removing all restrictions and obstacles facing the foreign trade sector.

Keywords: Foreign Trade, Economic Growth, VAR, Sudan.

أولاً: المقدمة

1.1 تمهيد

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة الخارجية، وهكذا احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي؛ وخاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها (وشن، 2019، ص أ). وليس من شك إن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد، فالبلاد تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، فهذه البلد تجود فيها زراعة القطن وتلك بلد تجود فيها زراعة القمح، والتجارة الخارجية تمكّن كل بلد من الاستفادة من مزايا البلدان الأخرى في إنتاج سلع معينة؛ وهكذا تتمتع العديد من البلاد بمزايا الإنتاج المتوفر في بلد آخر (توفيق، 1988، ص 10-11).

وإن المزج بين العديد من الخطوط الفكرية للبحوث في مجال واحد يدرس ظاهرة النمو الاقتصادي يعتبر واحد من أكثر التطورات الفكرية إثارةً في الاقتصاد على مدار العقود الثلاثة الماضية؛ فظهور أدوات نظرية جديدة وبيانات جديدة ورؤى جديدة سمح بظهور الجانب التجريبي الذي يشبه وضع اللحم على الهيكل العظمي المكون من كلا النظريات الجديدة والقديمة والتي أدت إلى اقتراح العديد من السياسات والحلول لمعالجة الأسئلة القديمة، لماذا بعض البلدان أكثر ثراءً من غيرها، ولماذا تنمو بعض البلدان أسرع من غيرها (حواس، 2016، ص2).

حيث ركّز العلماء الغربيون على تحليل تأثير التجارة على النمو الاقتصادي لجميع البلدان من منظور الاقتصاد الكلاسيكي والاقتصاد الكلاسيكي الجديد (Sythongboy, 2020, P. 30). ونجد إن العلاقة بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي تحت التدقيق منذ عهد الاقتصاديين الكلاسيك (آدم سميث وديفيد ريكاردو) الذين يعتقدون أن التجارة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (Jesus, 2012, P. 1). حيث أشارت النظريات الاقتصادية بشكل عام إلى وجود صلة بين النمو الاقتصادي ومكونات التجارة الدولية، حيث أتفق العديد من الباحثين على حقيقية أن التجارة الخارجية بدون حواجز تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق السوق لفائض الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة الدخل (Alhemzawi, Umtoni, 2021, P. 1). وتتأسس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على حسب نظريات التجارة الخارجية وهي النظرية التقليدية والنظرية الحديثة، إلا أن الاختلافات الجوهرية بينهما تتمثل في أن النظرية التقليدية للتجارة تفترض المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم إنتقال التكنولوجيا وثبات الغلة مع الحجم، بينما نظرية التجارة الحديثة تفترض المنافسة غير التامة أو الاحتكار وإنتقال التكنولوجيا وتزايد الغلة مع الحجم. ومن أهم نقاط الاختلاف نجد نظرتهما لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي؛ حيث ترى النظرية التقليدية للنمو أن تحرير الصادرات يحفز النمو وترى النظرية الحديثة للتجارة أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي وتعزيزه من شأنه يقود إلى تعزيز الصادرات لاحقاً (جلولي وآخرون، 2021، ص124).

2.1 إشكالية الدراسة

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في أي اقتصاد متقدم أو نامٍ على حدٍ سواء، لما لها من دور مهم في تحصيل إيرادات ومداخيل للدول من العملة الأجنبية ومن أجل تمويل برامجها التنموية من خلال صادراتها، إضافة إلى كونها تلعب دوراً مهماً في تسويق فائض إنتاج الدول من السلع والخدمات والمواد الأولية وبالتالي فتح أسواق جديدة أمامها، أو من خلال استيراد المواد الأولية أو شبه المصنعة التي تستخدم في العملية الإنتاجية أو المنتجات التامة الموجهة للاستهلاك، وبالتالي فالتجارة الخارجية تعتبر عاملاً أساسياً في استراتيجية أي دولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، زيادة على تلبية حاجيات الدول وتكاملها فيما بينها من هذه السلع والخدمات والمواد الأولية (المصدر نفسه، ص123). بناءً على ذلك يمكننا إبراز إشكالية

الدراسة في التساؤلات التالية: هل هنالك دور للتجارة الخارجية في تحقيق أو تعزيز النمو للاقتصاد السوداني؟ وما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو في حالة الاقتصاد السوداني؟

3.1 فرضيات الدراسة
لحل الإشكالية أعلاه تفترض الدراسة بأن هنالك أثر معنوي للتجارة الخارجية في تحقيق وتعزيز النمو للاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة
يتمتع مفهوم التجارة الخارجية بأهمية عملية وعلمية كبيرتين لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي، أما الأهمية العملية فتتمثل في أن التجارة الخارجية تعتبر عاملاً مهماً في توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية خصوصاً في حالة البلدان النامية؛ لأنها تساعد تلك البلدان في الحصول على السلع والخدمات الضرورية التي لا تستطيع إنتاجها داخلياً وكذلك تساعدها في تعزيز مستويات الادخار والاستثمار فيها. بينما تتمثل الأهمية العلمية في أن هذه الدراسة قد تساعد مع غيرها من الدراسات السابقة واللاحقة في سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع بتكوين إطار فلسفي ومفاهيمي.

5.1 أهداف الدراسة
تسعى هذه الورقة إلى إبراز أهمية التجارة الخارجية ودورها في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي في السودان، والتعرّف على طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، ومن ثم محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. ومحاولة الخروج بتوصيات من شأنها تعزيز عمليات التبادل الخارجي والنمو للاقتصاد السوداني.

6.1 منهجية الدراسة
تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية واختبار التكامل المتزامن وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR لمتغيرات الدراسة.

7.1 حدود الدراسة
تناقش هذه الورقة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في إطار مكاني يقتصر على السودان بحدوده الجغرافية المعروفة. وإطار زمني يشمل الفترة من 2002 حتى 2020م.

8.1 هيكل الدراسة
تستعرض الدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان، ولهذا الغرض تم تنظيمها إلى ستة أقسام، حيث يتناول القسم الأول المقدمة، بينما يتضمن القسم الثاني تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأدبيات التطبيقية المعاصرة، وأن القسم الثالث يحتوي على الإطار المفاهيمي والأدبيات النظرية، أما القسم الرابع يستعرض نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويناقش القسم الخامس الدراسة التطبيقية، بينما القسم السادس يشتمل على الخاتمة.

ثانياً: تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأدبيات التطبيقية المعاصرة
في هذا الصدد تبين الأدبيات التطبيقية والنظرية أهمية التجارة الخارجية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي لمختلف البلدان، حيث يمكننا مناقشة أبرز الدراسات والأدبيات التي تناولت ذلك في الفقرات التالية:

1. دراسة حامد (2016)
ناقش موضوع التجارة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 1980-2014م. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التجارة الدولية الخارجية للسودان ونموه الاقتصادي. استندت الدراسة بشكل أساسي إلى المنهج التجريبي واختبار ديكي فوللر الموسع ADF. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى ضعف أثر الصدمات التي يتعرض لها

الاقتصاد على النمو الاقتصادي للسودان خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بأهمية صياغة إستراتيجية اقتصادية مُحكمة تبين خطوات التحول من الزراعة إلى التصنيع؛ وضرورة الإصرار على عدم تصدير المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية في صورتها الخام وإنما يجب تحويلها إلى سلع وسيطة أو تامة الصنع للاستفادة من القيمة المضافة.

2. دراسة أبو جامع (2016)

إستكشف أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين للفترة 1995-2014م. هدفت الدراسة إلى إستقصاء أثر مكوني التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بإعتبار التجارة الخارجية السلعية تارة والتجارة الخارجية الكلية تارة أخرى. اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي. توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي الملحوظ للواردات على النمو الاقتصادي في حالتي التجارة السلعية والتجارة الكلية، وهذا يعزز فرضية الواردات الموجهة للنمو في الحالة الفلسطينية، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي ضعيف للصادرات على النمو الاقتصادي في كلا من التجارة السلعية والتجارة الكلية. وأوصت الدراسة بتوجيه الواردات بالسياسات التجارية الملائمة بما يخدم النمو والتنمية الاقتصادية على نحو أفضل من خلال تقنين الإستيراد المفرط من السلع الاستهلاكية؛ الأمر الذي يخدم تعزيز المنتجات الفلسطينية في السوق الداخلية.

3. دراسة الشيخ وآخرون (2020)

تناولت الدراسة رؤية تحليلية قياسية عن التجارة الخارجية المصرية. وهدفت إلى دراسة الملامح الأساسية للتجارة الخارجية المصرية ودور تنمية الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري وتقييم السياسات الحكومية ومدى فعاليتها في زيادة حجم الصادرات المصرية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. استندت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والمنهج التأريخي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وإن تنمية الصادرات تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأن هذا التأثير الضعيف للصادرات يأتي من تذبذب حصيلة الصادرات واعتماد هيكل الصادرات المصرية على عدد محدد من السلع والتي من أهمها الوقود والمواد الخام والمنتجات الزراعية؛ بالرغم من محاولات التنويع في الصادرات والاتجاه نحو السلع ذات القيمة المضافة الأعلى إلا أن هذا التنويع لم يؤثر على النمو الاقتصادي، وكذلك فإن سياسات الاصلاح المثالية لم تنجح في تحقيق تعديل هيكلي ناجح. وأوصت الدراسة بأهمية تنويع هيكل الصادرات المصرية ليحتوي على صادرات ذات قيمة مضافة عالية والاتجاه نحو الصناعات الهندسية والتكنولوجية المتطورة وذلك من خلال تقديم الحوافز الداعمة من توفير أراضٍ وتجمعات صناعية وتراخيص لإنشاء المصانع بالإضافة إلى حوافز الاستثمار والتنسيق مع كافة جهات الدولة المختصة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4. دراسة الزيد والنويصر (2020)

استكشفتا أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التجار الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ونوهت الدراسة بأهمية بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين مستوى البنية التحتية، حيث أشارت النتائج إلى تأثيرها الإيجابي في رفع مستوى النمو الاقتصادي.

5. دراسة جلولي وآخرون (2021)

ناقشوا أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة 1990-2018م. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا. استخدمت الدراسة نماذج البانل ومنهجية التكامل المشترك. خلصت الدراسة إلى أن الصادرات لها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن الواردات لها أثر معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي مع وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذه الدول، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين الصادرات والواردات والنمو

الاقتصادي في المدى الطويل. وأوصت الدراسة هذه الدول بضرورة تنويع صادراتها حتى تتخلص من تبعيتها للمحروقات خاصة الجزائر وليبيا.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي والأدبيات النظرية

1.3 مفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي في جميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية فهي تساهم مع غير ها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة لهذه البلاد، وتزداد الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي في حالة البلدان النامية بصفة خاصة؛ حيث تحتاج هذه البلدان إلى إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبر امج التنمية بها، وهي الوسيلة الرئيسية لتسويق منتجات هذه البلاد والتي غالباً ما تكون عبارة عن محصول واحد يعتمد عليه الاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن النجاح في تصدير هذا المحصول يتوقف عليه كيان الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ذلك فإن التصدير هو مورد البلاد النامية من العملات الأجنبية اللازمة لسداد ثمن الواردات (توفيق، 1988، ص5). حيث تعكس التجارة الخارجية الروابط الاقتصادي بين الاقتصادات الفردية وتشكل جزءً من العلاقات الخارجية للبلد وتشمل التبادل التجاري لجزء من إنتاجها (Kumar, 2021, P. 1).

وتعتبر التجارة الخارجية وسيلة تسمح لدولٍ ما لتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها والتي لا تستطيع إنتاجها محلياً أو تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاجها من دولة أو مجموعة دول أخرى (أحمد وآخرون، 2017، ص8). وعرفت التجارة الخارجية تاريخياً بأنها عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تُنَظّم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تُعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة (عابي، 2019، ص3).

2.3 معوقات التجارة الخارجية

على أساس ما تقدم فمن المفروض أن يتسع نطاق التبادل التجاري بين الدول المختلفة وما ينتج عن ذلك من مزايا اقتصادية للبلدان المختلفة، غير أن الشاهد فعلاً أن الدول المختلفة تعمد إلى وضع القيود على حركة التجارة الدولية وبصفة خاصة في مجال الواردات متذرعة في ذلك بأعذار مختلفة بعضها اقتصادي وبعضها مرتبط باعتبارات سياسية أو الأمن القومي للبلاد أو حماية المنتجات المحلية أو حماية الاقتصاد القومي من سياسة الإغراق التي يلجأ إليها بعض المنتجين الأجانب؛ مما قد يؤثر على هيكل الإنتاج الوطني. وتتمثل تلك القيود في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والإتجار الحكومي المباشر في عمليات التجارة الخارجية والرسوم الجمركية وأذونات التصدير وتغيير القيمة الخارجية للعملة (توفيق، 1988، ص21).

3.3 مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يُعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات؛ كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها (خشيب، 2015، ص3) ويمثل النمو الاقتصادي الزيادة النسبية في قيمة السلع والخدمات المكتسبة في الاقتصاد الوطني التي يتم من خلالها تحقيق الأرباح للمؤسسات مما يعطيها دافع للزيادة في رأس المال لغرض الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل والتوظيف، كما يساهم في زيادة دخول المستهلكين وتحفيزهم على شراء المزيد من المنتجات والخدمات، ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي والحركة الاقتصادية والتسويقية (إسماعيل وآخرون، 2022، ص3). ويشير النمو الاقتصادي أيضاً إلى الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد (مصدر سابق، ص3).

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلدٍ ما خلال فترة زمنية معينة) والتي تقيس مستوى المعيشة (مصدر سابق، ص22) وعليه فإن: $Gy = (yt_{+1} - y_t) / y_t$
حيث يعتبر التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أفضل طريقة لقياس النمو الاقتصادي لأنه يأخذ في الاعتبار النشاط الاقتصادي الكامل لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة ثم عرضها في الأسواق سواء محلية أو خارجية (مصدر سابق، ص3).

2.3 ملاحظات حول قياس النمو الاقتصادي

إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية المادية تشوبه بعض المشاكل، فالعديد من مظاهر الرفاهية الاقتصادية لا يمكن للناتج المحلي الإجمالي التقاطها، وهنالك مشاكل مفاهيمية وتطبيقية جادة في قياس ومقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان أو حتى في البلد الواحد عبر الزمن، لكن على الرغم من هذه القيود يبقى الناتج المحلي الإجمالي أفضل ممثل لمستوى المعيشة. وبإجراء مقارنة لمستويات الدخل بين البلدان إحدى القضايا التي تواجهها هي كيفية التعامل مع العملات المختلفة؛ وبالمثل في دراسة الدخل داخل بلدٍ ما مع مرور الوقت ستواجه مشاكل التقلبات في مستوى الأسعار (مصدر سابق، ص7).
كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، إذن فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة (مصدر سابق، ص2).

رابعاً: نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان

من الشكل البياني (1) أدناه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يتميز خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2002 حتى العام 2020 بإرتفاع مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل السودان، حيث بلغت 38754.382 مليون جنيه خلال العام 2002م، بينما بلغت 4727134.7 مليون جنيه خلال العام 2020م.
وهذا قد يعزى إلى برامج الإصلاح الهيكلي المطبقة والتي مست العديد من القطاعات الاقتصادية والتي من بينها قطاع المعاملات الخارجية، وكذلك دخول النفط والذهب إلى بنود الإيرادات العامة؛ ثم التوقيع على إتفاقية السلام الشامل مع المتمردين الجنوبيين[1]. حيث إن الارتفاع المتواصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إنعكس إيجاباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث سجلت جميع سنوات الدراسة معدلات نمو موجبة ومتذبذبة، إلا أن أبرزها على الإطلاق كان خلال العام 2020م، حيث بلغ معدل النمو في تلك السنة 142%.

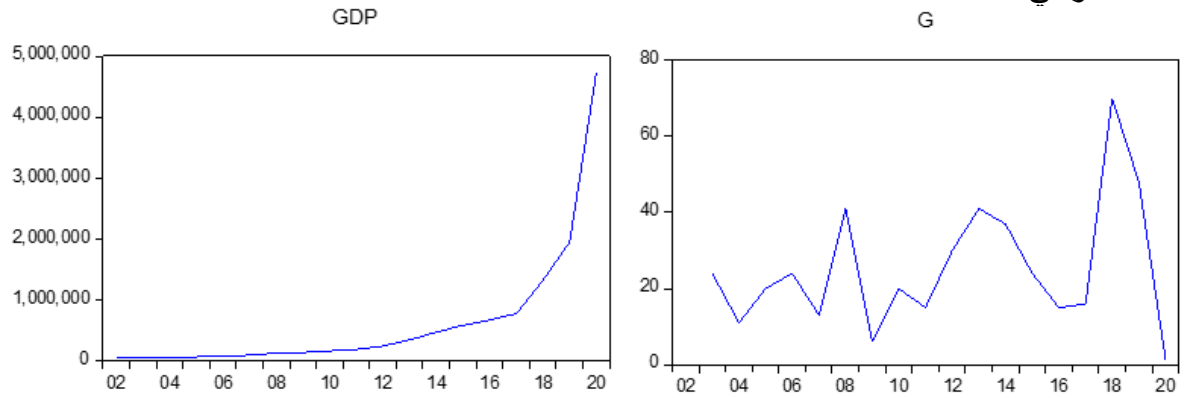

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة 2000-2002

[1]. قاد الجنوبيين التمرد على حكومات المركز منذ العام 1955م وحتى التوقيع على اتفاقية السلام الشامل مع نظام الإنقاذ في العام 2005م، والجدير بالذكر أن جنوب السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة كاملة منفصلاً عن السودان منذ العام 2011م.

خامساً: الدراسة التطبيقية

1.5 توصيف متغيرات النموذج القياسي

النموذج المقترح للنمو الاقتصادي في السودان تمت صياغته للفترة 2002 – 2020م، حيث يمكننا إجراء توصيف للمتغيرات التي يتشكل منها النموذج القياسي في الفقرات التالية:

1- النمو الاقتصادي (G): يعبر عن المتغير التابع في هذه الورقة ويتم قياسه بالمعادلة التالية:

$$G_y = (y_{t+1} - y_t)/y$$

حيث تشير (y) إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يتم الحصول عليه عن طريق مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية داخل بلد ما خلال فترة زمنية معنية عادة ما تكون سنة، بينما تشير (t) للسنة.

2- الصادرات (X): يعبّر عن المتغير التفسيري الأول. حيث تعتبر الصادرات من أهم متغيرات التجارة الخارجية وذلك لما تلعبه من دور حيوي في توفير العملات الأجنبية؛ وهذه الأخيرة هي المحرك الرئيس للنمو والتنمية الاقتصادية في جميع البلدان على السواء. لذلك تفترض هذه الدراسة أن تؤثر الصادرات إيجاباً على النمو الاقتصادي.

3- الواردات (M): تعبّر عن المتغير التفسيري الثاني. حيث تحتاج الواردات إلى العملات الصعبة للإيفاء بمستحقاتها، وهي لابد منها لجميع البلدان، فلا توجد دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، حيث لا يمكنها إنتاج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات وذلك لعدم توفر الميزة النسبية لإنتاج جميع السلع والخدمات. لذلك تفترض هذه الدراسة أن تؤثر الواردات سلبياً على النمو الاقتصادي.

2.5 المنهجية القياسية

استندت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى المنهج الوصفي التحليلي، واختبار التكامل المشترك وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي Vector Autoregressive (VAR) كإحدى الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية التي ساهم في تطويرها كل من Sims & Zha (1998) ، وهي من النماذج الابتكارية الديناميكية التي أثرت مجالات التحليل والتنبؤ والنمذجة القياسية. بيانات هذه الدراسة قد تم جمعها من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (أنظر الملحق الإحصائي رقم (1)).

1.2.5 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي ومتغيرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) خلال الفترة (2002 – 2020)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا. ولهذا الغرض تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عبر اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey Fuller) وفيليب بيرون (Phillips - Perron) وهذان الاختباران يستخدمان لاختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة (أي عدم سكون السلسلة الزمنية موضع التحليل). وذلك للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أجل تفادي النتائج المزيفة والمضللة في عملية التحليل.

جدول (1): نتائج اختبار (ADF) و(PP) لسكون السلاسل الزمنية

ADF Test					
المتغيرات	قيم (t) المحسوبة	القيم الحرجة			درجة التكامل
		%1	%5	%10	
G	-4.1712**	-4.8001	-3.7912	-3.3423	مستقر عند المستوى
X	-4.3361**	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول

M	-4.0293**	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول
PP Test					
G	-5.6899*	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند المستوى
X	-4.3617**	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول
M	-4.0293**	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات تقنية EVIEWS 10

(*) (**) (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

وكما هو مبين في الجدول (1) فإن النمو الاقتصادي (G) مستقر عند المستوى، بينما الصادرات (X) والواردات (M) متكاملان عند الدرجة (1) وبالتالي يمكننا بتطبيق منهجية VAR، إذ أنها يمكن تطبيقها إذا كانت بعض أو كل المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو الفرق الثاني أو خليط بين هذه الدرجات.

2.2.5 تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

من الجدول (2) أدناه نلاحظ أن درجة تأخير مسار متجه الانحدار الذاتي هي درجة واحدة وفق أدنى قيمة لأحد المعيارين (Akaike) و(Schwarz). وبالتالي يمكننا إجراء الاختبار والتقدير للنموذج الأمثل لمتجه الانحدار الذاتي VAR (2).

جدول (2): نتائج تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

درجة التأخير	P = 0	P = 1
معيار AIC	44.3120	43.3602
معيار SCH	44.4591	43.9484

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

3.2.5 فحص علاقات التكامل المتزامن وفق منهجية Johansen

يمكننا التحقق من علاقات التكامل المتزامن من خلال استخدام اختبار جوهانسن. ويسمح هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن وفق اختبارين هما: اختبار الأثر Trace Test واختبار القيمة العظمى الكامنة Max Eigenvalue Test

جدول (3): نتائج اختبار Johansenللتكامل المتزامن

فرضية العدم	قيمة المتجه	اختبار الأثر		اختبار القيمة الكامنة العظمى	
		قيمته	القيمة الحرجة عند 5%	قيمته	القيمة الحرجة عند 5%
رفض	0.8835	53.5066	29.7971	34.3913	21.1316
رفض	0.6497	19.1153	15.4974	16.7851	14.2646
قبول	0.1355	2.3302	3.8415	2.3302	3.8415

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

من الجدول (3) أعلاه يتضح أن قيم اختبار Johansen الإحصائية للأثر ونتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى، بعضها أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% الأمر الذي يمكن تفسيره بقبول فرضية العدم، والبعض الآخر أقل من القيم الحرجة المقاربة لها عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يمكننا التأكيد بوجود علاقات للتكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

3.5 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

طالما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند درجات مختلفة (بعضها ساكن عند المستوى وبعضها ساكن عند الفرق الأول) مع وجود علاقات للتكامل المتزامن بينها، يمكننا تقدير نموذج VAR لثلاثة متغيرات هي: النمو الاقتصادي، الصادرات والواردات، ودرجة تباطؤ واحدة (P = 1) على النحو التالي:

$$G_{(t)} = Ø_0 + Ø_1 G_{(t-1)} + Ø_2 X_{(t-1)} + Ø_3 M_{(t-1)} + \mu_t$$

$Ø_i$ هي معلمات النموذج حيث i = 0, 1, 2, 3 بينما μt هو حد الخطأ العشوائي الذي يجدر بقيمته أن تتوزع طبيعيا بوسط حسابي قدره صفر وتباين ثابت. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS يمكننا الحصول على قيم المعلمات أعلاه، وبالتالي يصبح النموذج القياسي للانفتاح التجاري كما يلي:

$$G_{(t)} = 14.4791 - 0.067610 G_{(t-1)} - 0.0016 X_{(t-1)} + 0.0029 M_{(t-1)}$$

$$n = 17 \qquad R^2 = 0.0783 \quad F_{statistic} = 0.3680$$

تشير النتائج في المعادلة أعلاه إلى أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي للنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة، قد بلغت (0.0783)، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي مفسر بنسبة 7.83% بقيمه في الفترة السابقة وقيم الفترة السابقة للصادرات والواردات. وأن النموذج المقدر مقبول إحصائياً لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%. وأيضاً يتضح أن النمو الاقتصادي للفترة الحالية (t) يتأثر سلباً بقيمه في الفترة السابقة (t-1)، ويتأثر سلباً بقيم الصادرات في الفترة السابقة (t-1). بينما تؤثر فيه الواردات في الفترة السابقة (t-1) إيجاباً.

4.5 اختبارات التشخيص

تهدف هذه الاختبارات إلى فحص جودة بواقي النموذج المقدر للنمو الاقتصادي في السودان؛ والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية من حيث تجانس التباين، والارتباط المتسلسل والتوزيع الطبيعي.

1.4.5 اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر

من أجل التأكد من جودة بواقي النموذج المقدر أولاً نقوم بإجراء اختبار الاستقرارية لسلسة بواقي النموذج. ولهذا الغرض يتم استخدام اختبار الجذور المتعددة، ويبين الشكل (2) أن جميع النقاط والتي تعبّر عن مقلوب الجذور الأحادية تقع داخل الدائرة الأحادية مما يشير إلى أن بواقي النموذج المقدر مستقر.

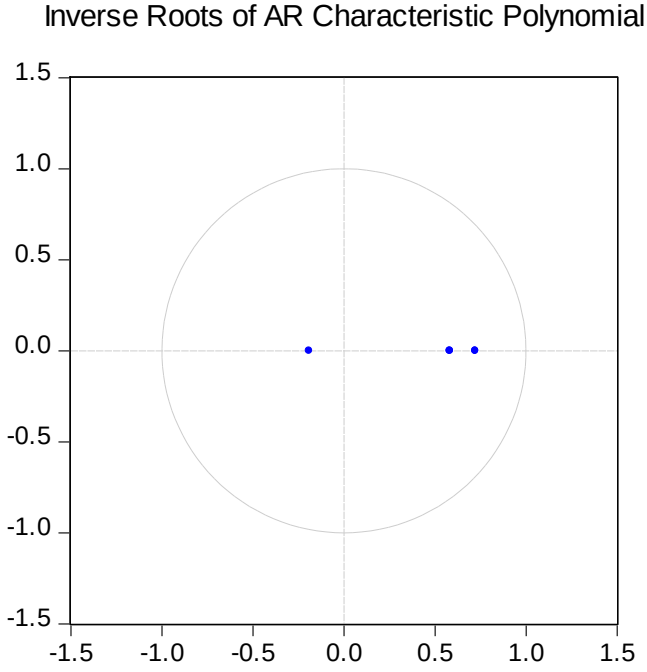

شكل (2): اختبار الجذور المتعددة لنموذج البواقي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

2.4.5 اختبار تجانس التباين والارتباط المتسلسل

من الجدول (3) وفيما يتعلق بسلسلة بواقي النموذج المقدر يتضح أنها لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل، لأن احتمالية LM بلغت 0.1872 وهي أكبر من 5% لذلك نقبل الفرض الصفري والذي ينص بأن سلسة البواقي ليست لها ارتباط تسلسلي. وكذلك نجد أن سلسلة بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن كل الاحتمالات غير معنوية لجميع قيم مربع كاي الإحصائية، الأمر الذي يشير إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن تباين حد الخطأ العشوائي متجانس. وكذلك نجد أن نموذج البواقي لا توجد به مشكلة التوزيع الطبيعي لأن قيمة Jarque – Bera قد بلغت 2.6982 وهي أكبر من القيمة الاحتمالية المقابلة لها 0.8457

جدول (3): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي، تجانس التباين، والارتباط المتسلسل لبواقي النموذج

فرضية العدم (H_0)	الاختبار	Value	P - Value
عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء	LM	1.5880	0.1872
ثبات التباين بين الأخطاء (تجانس التباين)	Chi-sq	40.7520	0.4564
نموذج البواقي موزع توزيعاً طبيعياً	Jarque - Bera	2.6982	0.8457

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10

5.5 التحليل الديناميكي لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

من مميزات التحليل الديناميكي وفق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR أنه يتيح إمكانية تحليل الصدمات التي تحدث بصورة عشوائية في متغير ما وإمكانية قياس تأثيرات تلك الصدمات على المتغير نفسه وبقية متغيرات السلسلة الزمنية موضع الدراسة والتحليل. ويتم إجراء التحليل الديناميكي من خلال تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية، وتحليل مكونات التباين.

1.5.5 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية للنمو الاقتصادي

كما هو موضح في الجدول (4) والشكل (3) ووفقاً لنتائج دالة الاستجابة الفورية للنمو الاقتصادي، والتي تبين مدى تأثره بالصدمات العشوائية المختلفة التي تحدث بصورة مفاجئة في الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي نفسه، والمدى الزمني الذي يحتاجه للتكيف وإزالة الآثار المترتبة على تلك الصدمات العشوائية، حيث تمتد تلك الفترة الزمنية على أفق عشر سنوات، تتضمن ثلاثة آجال زمنية، الأجل القصير والمتوسط والطويل.

حيث إن حدوث صدمة مفاجئة في النمو الاقتصادي بمقدار إنحراف معياري واحد يترتب عليه تأثير موجب على النمو الاقتصادي نفسه؛ على إمتداد السنوات العشر عدا السنة المستقبلية الثانية، حيث يبدأ التأثير الموجب بمقدار 18.8498 في السنة الأولى للصدمة ويستمر التأثير الموجب في التناقص اعتبارًا من السنة المستقبلية الثالثة حيث يبلغ 1.8526 حتى السنة الأخيرة حين يبلغ 0.1196. بينما الصادرات والواردات لا تستجيب للصدمة العشوائية المفاجئة في النمو الاقتصادي في السنة الأولى.

وحدوث صدمة غير متوقعة في الصادرات في السنة الثانية بمقدار إنحراف معياري واحد، تترتب عليها آثار سلبية على النمو الاقتصادي على أفق السنوات التسع، حيث يبدأ يبدأ الأثر سالباً في السنة الثانية بمقدار 2.9311 ويستمر هذا الأثر السلبي حتى السنة الأخيرة حيث يبلغ 0.1781

وكذلك حدوث صدمة عشوائية غير متوقعة في الواردات في السنة المستقبلية الثانية بمقدار إنحراف معياري واحد تترتب عليه آثار موجبه على النمو الاقتصادي على إمتداد السنوات التسع، حيث يبدأ في السنة المستقبلية الثانية بمقدار 1.9822 وفي السنة المستقبلية الأخيرة يبلغ 0.0718.

جدول (4): نتائج تحليل الصدمات ودالة استجابة النمو الاقتصادي

Response of G			
السنة	G	X	M
1	18.4898	0.0000	0.0000
2	-1.2090	-2.9311	1.9822
3	1.8526	-1.5760	0.9269
4	0.7924	-1.2513	0.6912
5	0.6606	-0.8883	0.4518
6	0.4513	-0.6481	0.3101
7	0.3257	-0.4690	0.2124
8	0.2323	-0.3399	0.1471
9	0.1666	-0.2461	0.1025
10	0.1196	-0.1781	0.0718

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات تقنية Eviews 10

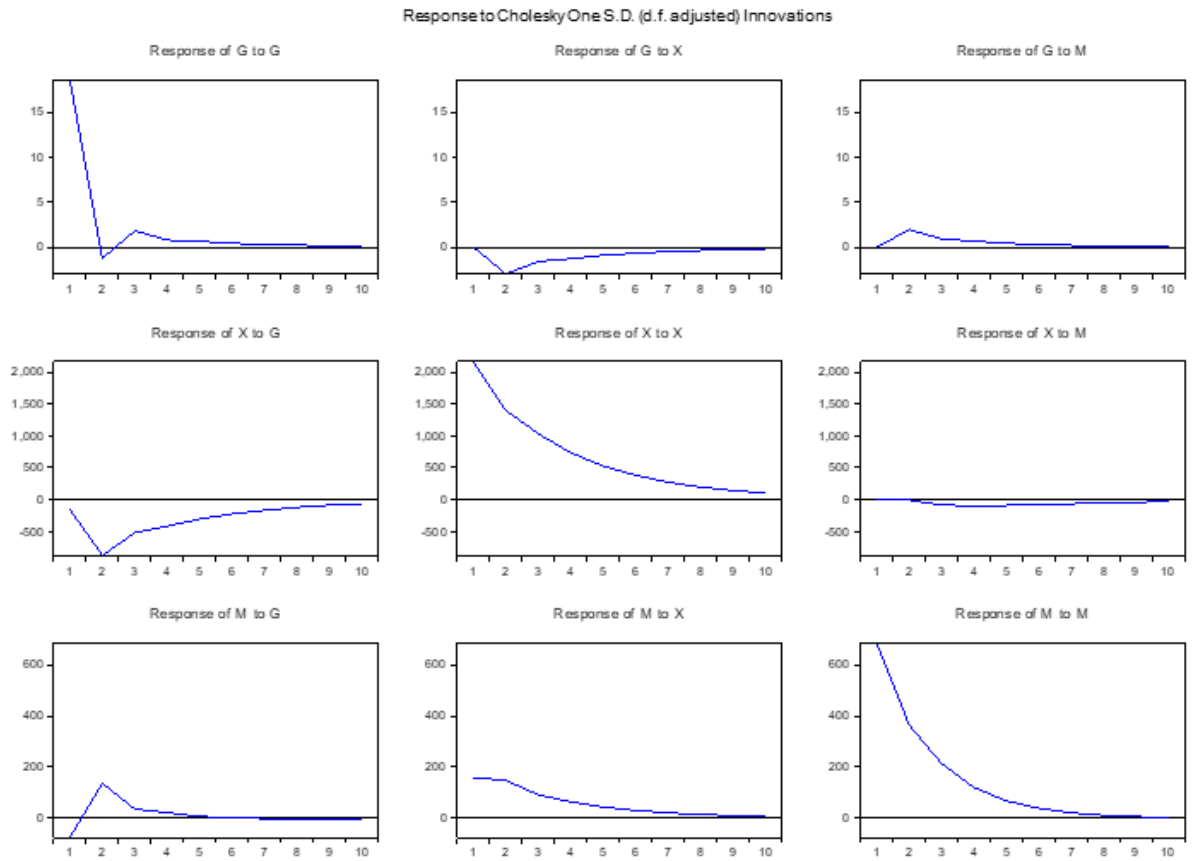

شكل (3): دوال الاستجابة الفورية للنمو الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات تقنية E-VIEWS 10

2.5.5 تحليل مكونات التباين

جدول (5): نتائج تحليل مكونات التباين للنمو الاقتصادي

Variance Decomposition of G				
السنة	S. E	G	X	M
1	18.4898	100.0000	0.0000	0.0000
2	18.8641	96.4816	2.4143	1.1042
3	19.0428	95.6255	3.0541	1.3204
4	19.1128	95.0980	3.4604	1.4416
5	19.1502	94.8463	3.6621	1.4916
6	19.1690	94.7159	3.7692	1.5149
7	19.1786	94.6492	3.8252	1.5256
8	19.1836	94.6147	3.8546	1.5307
9	19.1862	94.5969	3.8700	1.5331
10	191875	94.5876	3.8781	1.5343

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول (5) والشكل (4) نتائج تحليل مكونات التباين Variance Decompositions، حيث يتضح أن التقلبات الظرفية للنمو الاقتصادي في المدى القصير والأجل الطويل تتعلق بصدمات النمو الاقتصادي نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث قدرت هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 96.4816% مقابل 2.4143% للصادرات و1.1042% للواردات في نفس السنة. وتتناقص نسبة تأثير النمو الاقتصادي حتى نهاية المدة إلا أنها تظل كبيرة، حيث بلغت 94.5876% في السنة المستقبلية الأخيرة مقابل ارتفاع درجة تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي على امتداد السنوات العشر، حيث بلغت 3.8781% للصادرات في السنة المستقبلية الأخيرة و1.5343% للواردات في نفس السنة.

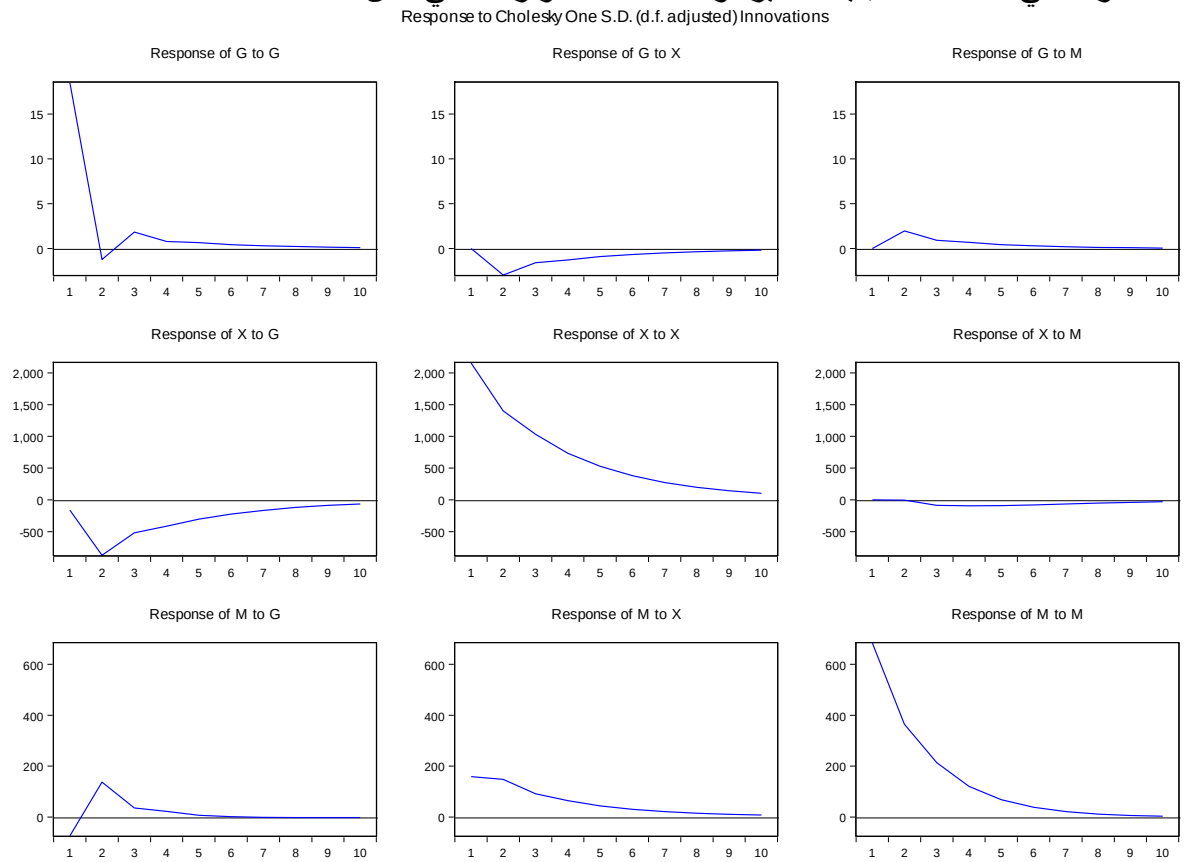

شكل (4): تحليل مكونات التباين

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

سادساً: الخاتمة

1.6 النتائج

عند إجراء الفحص القبلي لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين أنها جميعها مستقرة عند الفرق الأول First Differences ما عدا متغير النمو الاقتصادي مستقر عند المستوى Level وعليه كان لابد من تطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR لأنها لا تشترط سكون جميع السلاسل عند درجة معينة، حيث يمكننا تطبيقها إذا كانت كذلك أو خليط من الدرجات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

- وجود أثر معنوي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى إثبات فرضية الدراسة. وأن النمو الاقتصادي يتأثر سلباً بقيمه في الفترة السابقة (t-1) وبقيم الصادرات في الفترة السابقة (t-1) ويتأثر إيجاباً بقيم الواردات في الفترة السابقة (t-1).
- إن متغيرات التجارة الخارجية لها قدرة تفسيرية ضعيفة على النمو الاقتصادي؛ حيث بلغت القوة التفسيرية 7.83%
- إن حدوث صدمة غير متوقعة في الصادرات في السنة الثانية بمقدار إنحراف معياري واحد، تترتب عليها آثار سلبية على النمو الاقتصادي على أفق السنوات التسع، بينما حدوث صدمة عشوائية غير متوقعة في الواردات في السنة المستقبلية الثانية بمقدار إنحراف معياري واحد تترتب عليه آثار موجبه على النمو الاقتصادي على امتداد السنوات التسع.
- تبين نتائج تحليل مكونات التباين Variance Decompositions أن التقلبات الظرفية للنمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل تتعلق بصدمات النمو الاقتصادي نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث تقدر هذه النسبة في السنة المستقبلية الثانية 96.4816% مقابل 2.4143% للصادرات و1.1042% للواردات في نفس السنة. كما بلغت 94.5876% في السنة المستقبلية الأخيرة مقابل 3.8781% للصادرات و1.5343% للواردات في نفس السنة.

2.6 التوصيات

وفقاً لما تم خلصت إليه هذه الدراسة، يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة تنويع هيكل الصادرات وإزالة جميع القيود والعقبات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية.
- محاولة انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير وذلك في إطار السعي من أجل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- مراعاة أن تكون تقتصر سلة الواردات على السلع والخدمات الضرورية بجانب السلع الرأسمالية.
- العمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية وبناء إستراتيجية تهدف إلى الاستفادة من عملية التحرير هذه.

3.6 المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

1- الزيد، أروى عبد الله، النويصر، سارة ناصر (2020): أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2- حواس، أمين (2016): محاضرات في النمو الاقتصادي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن خلدون، تيارت، الجزائر.

3- أحمد، بوترعة وآخرون (2017): أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين بالجزائر وتونس للفترة 2000 – 2015م، أطروحة ماجستير غير منشورة، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

4- أبو جامع، جابر (2016): أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين للفترة 1995-2014م، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد الثلاثون.

5- خشيب، جلال (2015): النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة الإلكترونية.

6- توفيق، حسن أحمد (1988): التجارة الخارجية – دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
7- الشيخ، رانيا محمد أحمد وآخرون (2020): التجارة الخارجية المصرية – رؤية تحليلية قياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.
8- وشن، كنزة (2019): أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
9- إسماعيل، محمد وآخرون (2022): مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
10- جلولي، محمد وآخرون (2021): أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية للفترة 1990-2018م، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد السادس، العدد الثاني.
11- حامد، محمد صلاح محمد (2016): التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في السودان، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، العدد الأول، بورتسودان، السودان.
12- عابي، عابي (2019): حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Jesus, Antonio Jorge Soares (2012): The Effect of International Trade on Economic Growth: An Empirical Comparison Between Portugal and Netherlands, Department of Economic, MSc Thesis, Lisbon University Institute ISCTF. Business School.
2- Alhemzawi, Bashir & Umtoni, Natasha (2021): impact of Exports and Imports on the Economic Growth: A Case Study of Rwanda from 2006 to 2020, MSc Thesis, Business Administration International Financial Analysis, JONKOPING University
3- Sythongboy, John Somsonith (2020): the Impact of Foreign Trade on Economic Growth in Loas, Advances Economic Business and Management Research, Vol: 155
4- Kumar, Shaifali Puri, Saurabh (2021): Analysing the Role Foreign Trade on Economic Development of Nation, Ilkogretim Online, Elementary Education Online, Vol: 20

4.6 الملحق الإحصائي

	1	2	3	
السنة	GDP (ملايين الجنيهات)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات (ملايين الدولارات)	الواردات (ملايين الدولارات)
2002	38754.382	-	1949.1	2446.4
2003	48038.179	24	2542.2	2881.9
2004	53429.902	11	3777.8	4075.2
2005	64328.761	20	4824.3	6756.8
2006	80015.78	24	5656.6	8073.5
2007	90339	13	8879.2	7722.4
2008	127746.9	41	11670.5	8229.4
2009	135659	6	8257.1	8528
2010	162203.9	20	11404.3	8839.4
2011	186689.9	15	9655.7	8127.6
2012	243412.8	30	4066.5	8122.7
2013	342803.3	41	4789.7	8727.9
2014	471295.45	37	4453.7	8105.9
2015	582937.4	24	3169	8368
2016	667568	15	3093.6	7491.1
2017	773467.7	16	4100.4	8220.3
2018	1317968.7	70	3484.7	7065.1
2019	1950330.2	48	3734.7	8361.5
2020	4727134.7	1.42	3802.6	8853.9

المصدر: (1)، (3): التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من 2002 حتى 2020

(2): من (1) نطرح السنة (y_{t+1}) من السنة (y_t) وقسمتها على السنة (y_t) وضربها في 100%